اثر سياسات الدعم في الانتاج والاستهلاك لمحصول القمح في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٥)

سالم يونس سلطان النعيمي لوره باسم بشير الساعور
قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل

الخلاصة

ان مسالة تحديد الاسعار هي واحدة من اهم المسائل التي تعاني منها اغلب دول العالم لارتباطها المباشر بحياة المواطنين ومستويات معيشتهم من جهة، وتنظيم الاقتصاد الوطني (العرض والطلب) من جهه اخرى. ولما كان محصول القمح من المحاصيل الاستراتيجية الغذائية الهامة والتي يجب الاهتمام بها بشكل خاص لمقتضيات الامن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي كان لابد من الاهتمام بدراسة سياسات الدعم واثرها في الانتاج والاستهلاك لمحصول القمح. وقد تم التركيزعلى دعم اسعار القمح، حيث استهدفت الدولة من وراء سياسات الدعم لهذا المحصول الى استقرار اسعاره في السوق وتوفيره للمواطنين ذوي الدخل المحدود وتوفير الحافز للمنتج لمواصلة الانتاج وتطويره. وقد تبين بان الاتجاه الزمني العام اتخذ اتجاها تصاعديا لكل من الانتاج والاستهلاك وبمعدل قدره بنحو ٢.٧، ٠.٦٥الف طن على التوالي خلال المدة المذكورة. كما ثبت من التحليل بان السياسات التي تتبعها الدولة في العراق تجاه محصول القمح لها تاثيرا ايجابيا على رفاهية المستهلك(مستوى اشباعه ومنفعته) وسلبيا على رفاهية المنتج (مستوى دخله وارباحه) خلال مدة الدراسة.

المقدمة

هناك حاجة ملحة للوقوف على المستويات الحقيقية لتكاليف الدعم التي تتحملها الدولة وترصدها في الميزانية العامة، وايضا معرفة المستوى المناسب للاسعار التي تستقر عليها الاسواق لحماية المستهلك والمنتج. حيث تؤثر السياسة السعرية المتبعة في اي بلد من بلدان العالم تجاه اي سلعة باتجاهين هما جانب الانتاج وجانب الاستهلاك حسب السياسة المتبعة لتحقيق اي من الاهداف المرغوبة. اما ان تكون سياسات موجهه نحو زيادة رفاهية المنتج وذلك بتوفير مستلزمات الانتاج وتشجيع المزارعين على استخدام هذه المستلزمات الحديثة في الانتاج الزراعي وكذلك دعم اسعار المنتج النهائي وشراء محاصيل الحبوب من المنتجين باسعار معلنة مسبقا. او قد تكون موجهه الى زيادة رفاهية المستهلك والمتمثلة في الاعانات لاسعارشراء بعض المحاصيل الرئيسية للمستهلك حيث تتحمل الدولة الفرق بين سعر شرائها من المنتجين او من الخارج وسعر بيعها للمستهلك النهائي.

وتعرف السياسة بانها مجموعة القرارات والاجراءات التي يتخذها الفرد او الدولة للوصول الى هدف معين. ويمكن ان تكون السياسة هدف او وسيلة او كليهما معا، وذلك يعتمد على وجهة نظر مخطط السياسة فيمكن ان تكون هدف اذا ماكان القصد منها استبدال سياسة معينة بأخرى (كتحويل سياسة الحرية التجارية الى سياسة تقيد وتحديد التجارة). كما يمكن ان تكون وسيلة للوصول الى هدف معين، فعند الرغبة في تحقيق هدف زيادة انتاج الحبوب وجب على الدولة اتخاذ سياسة تشجيع المزارعين على زراعة هذا النوع من المحاصيل وذلك بدعم الاسعار وتوفير مستلزمات الانتاج والخزن والنقل وضمان مستوى معين من الاسعار (بهاء الدين،١٩٧٩).

اما الدعم فيعرف على انه تحمل الدولة الفارق السعري بين السعر العالمي والسعر المحلي للسلعة. حيث يصبح سعر المستهلك المحلي ادنى من السعر العالمي وهو مايطلق عليه بمعامل الحماية الفعال وهذا بالطبع سيكون في صالح الافراد من ذوي الدخل المنخفض (محمد رفيق، ١٩٩٩). ويعرف ايضا على انه اية مبالغ تخرج من ميزانية الدولة (المنح والقروض) والتي تقدم لقطاعات مختلفة ذات الصلة بالانتاج والتخزين والتسويق، واكثر التعاريف وضوحا عندما اعتبر على انه كل ما تتحمله الموازنة العامة للدولة من مبالغ نقدية واعانات عينية في اطار مسؤوليتها الاقتصادية والاجتماعية وذلك لمواجهة الفروقات الحاصلة في مستوى الاسعار الزراعية بين قيمتها الحقيقية(الاسعار العالمية) وبين التي تعد محفزة لاستدامة الانتاج الزراعي وتوسيعه من جانب، وحماية المستهلك من تقلبات الاسعار العالمية من جانب اخر، وهذا اعطى تبريرا لوجود سعر ادنى يقترب من مستوى السعر الذي لايحقق خسارة للمنتج الزراعي، ويعطي درجة معقولة من الضمانة والاستقرارية لاسعار المنتجات الزراعية (النجفي،٢٠٠٣).

تاريخ تسلم البحث ٢٠٠٧/٤/٢ وقبوله ٢٠٠٧/١٢/١٤.

ويقصد بسياسة الدعم بشكل عام مجموعة الاجراءات التي تؤدي بالنتيجة الى ابتعاد الاسعار الجديدة عن الاسعار الاولية (الاسعار التوازنية التي تتحدد وفق الية السوق الحر في الاقتصاد الراسمالي والاسعار المحتسبة على ضوء التكاليف الفعلية في الاقتصاد الاشتراكي) او الاصلية بمستوى ادنى او اعلى وحسب وسيلة وهدف الدعم المراد تحقيقه، واذا كان من المفروض ان تتطابق نسب اسعار السلع مع نسب اقيامها على المدى البعيد، فانه في واقع العمليات الاقتصادية لاية سلعة في فترة زمنية معينة يلاحظ انحراف الاسعار عن القيم صعودا اونزولا تماشيا مع الية العرض والطلب، ولذا فان اجراءات دعم الاسعارتشكل احد العوامل الموضوعية التي تساهم في خلق حالة من الاستقرار العام للاسعاروطبقا لاهداف السياسة الاقتصادية في اي نظام اقتصادي (محي،١٩٨٠).

تتلخص المشكلة الرئيسية في كون محصول القمح من المحاصيل الاستراتيجية باعتباره اهم المكونات الرئيسة لغذاء الانسان والتي لاغنى عنها على مستوى العالم النامي منه والمتقدم على حد سواء واصبحت امكانية انتاج هذا المحصول من العوامل المسببة للاستقرار الاقتصادي للبلد المعني، والى كون دولة العراق شانها في ذلك شان غيرها من الدول العربية، تعاني من عجزغذائي يتم توفيره من خلال استيراده من الخارج ليس هذا فقط بل ان هذا العجزالغذائي يتزايد عاما بعد عام الامر الذي يهدد الاستقلال الاقتصادي والاستقلال السياسي في نفس الوقت.ومن هنا جاءت اهمية هذه الدراسة لتسهم في تحقيق الاهداف والمتمثلة في الوقوف على تطور سياسات الدعم للقمح في العراق للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٥، وايضا قياس اثر سياسات الدعم لكل من الانتاج والاستهلاك لمحصول القمح في العراق ولنفس المدة المذكورة. وكذلك تقدير الاتجاه العام لمعدل النمولكل من الانتاج والاستهلاك لمحصول القمح في العراق.وتنطلق الدراسة من فرضية قائلة بان سياسات الدعم لها اثار على كل من الانتاج والاستهلاك لمحصول القمح في العراق.

ومن الدراسات التي انجزت في هذا المجال دراسة Steitieh و Musa (١٩٨١). اذ اكد على ان زراعة القمح في الاردن تعتمد الى حد كبير على كميات الامطار وتوزيعها في الاردن كما تعتمد الطرق التقليدية في الانتاج مما يزيد من اعتماد الدولة على السوق الاجنبي في تلبية حاجات البلد من هذه المادة الاساسية ونظر للزيادة المطردة في عدد سكان والارتفاع المستمر في الاسعار العالمية للقمح فان العبءالمالي الذي تتحمله الخزينة العامة سوف يزداد باطراد كنتيجة لسياسة دعم رغيف الخبز الذي تتبناه الحكومة وعند حساب تكاليف الرغيف غير المدعوم، اوضحت الدراسة ان الارتفاع المترتب على رفع الدعم لن يشكل عبئا على العوائل ذوي الدخل المحدود وبالتالي لايبرر الاستمرار في سياسة دعم الاستهلاك. وقد اوصت الدراسة الى استثمار قيمة الدعم الحكومي كحافز للمزارعين للتوسع في انتاج القمح وخاصة في الاراضي المروية. ومن الدراسات التي اجريت حول دعم الاسعار الزراعية وتكاليف الانتاج تلك التي قام بها Goverewgen وKennethc (١٩٨٢) . كان الهدف منها مناقشة الاساس الاقتصادي لدعم الاسعار الزراعية اذ تم عرض تصنيف تكاليف الانتاج لتوفير الاساس لدراستها بافضل الطرق حيث تحدى وجهه نظر باسور(Pasour) من استخدام بيانات الكلفة كاساس لدعم الاسعار الزراعية ولايمكن الدفاع عنها اقتصاديا. وقد توصل Goverewgen و Kennethc(١٩٨٢). الى انه يمكن استخدام تكاليف الانتاج لاقامة دعم الاسعار بطريقة دفاعية من الناحية الاقتصادية اذ ان هذا العمل يتطلب اجراء تمييز بين تكاليف العوامل المشتراه والايجارالاقتصادي وهويتطلب الاقرار بالطبيعة المتبقية من الايجار الاقتصادي وان هنالك نفقات مرتبطة بالايجار الاقتصادي. وانجز الباحث العتبي (١٩٩٩) دراسة حول تحليل بعض الاثار الاقتصادية لسياسة دعم اسعار محاصيل الحبوب الرئيسية في العراق للمدة١٩٧٤-١٩٩٦.ووجد بان ما احرزته سياسات الدعم من تدني الاستجابة لها على مستوى المساحة او الانتاجية ادى الى ضرورة ان ترافق سياسات الدعم عملية ارشاد وتوجيه ومتابعة الفلاح لتقليل الاستعمال غير العقلاني لمستلزمات الانتاج اولا، وكذلك اعتماد سعرالصرف التوازني للدينارالعراقي في تقييم السياسة السعرية اوعند وضع السياسة السعرية للمحاصيل الزراعية ثانيا، وكذلك ترافق سياسات الدعم سياسات تكميلية متمثلة بسياسات الاستثمار الحكومي باعتماد استراتيجية بعيدة المدى تكون بديلا للسياسات الطارئة الساعية لزيادة الانتاج تحت ظروف الحصار. وكذلك دراسة عبد الدايم (٢٠٠٢).

حول الاثار المتوقعة من تحريرتجارة المنتجات الزراعية" التي سببت ارتفاعا كبير في اسعار الحبوب وانخفاض في اسعار المبيعات الحيوانية بسبب نقص الدعم الممنوح لها وقد دلت التعديلات الاولية بان

قيم استيرادات الاقطار العربية من المنتجات الزراعية قد فاقت صادراتها بمقدار ٦٤٤ مليون دولار الامر الذي عكس اثره في الحاق عجز كبير في الموازين التجارية الزراعية في الاقطار النامية ومن ثم تدني وضع امنها الغذائي. وفي دراسة اجراها النجفي،٢٠٠٣ التي بحث فيها مقاربات في مسألة الدعم السعري،عرف فيها الدعم وسياساته في الدول الرئيسية المصدرة للقمح والدول النامية ودول التحول واستنتج بان الدول المذكورة لاتزال تقدم الدعم للقطاع الزراعي على الرغم من الاتفاقيات الداعية الى خفضه.

مواد البحث وطرائقه

تحقيقا لاهداف البحث تم اعتماد التحليل الكمي للعلاقات التي توضح سلوك الظاهرة موضوع البحث واستنادا الى مفاهيم النظرية الاقتصادية، كما تم اختيار الصيغة الرياضية الملائمة للبيانات المتاحة واجرى تقدير معلماتها النسبية واخضاعها لاختبارات نظرية واحصائية وقياسية معروفة لغرض التاكد من مدى صلاحيتها في تفسير سلوك الظاهرة والتنبوء بقيمتها المستقبلية باستخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط Simple Regression Analysis ،وذلك لقياس اثر سياسات الدعم كمتغير مستقل على كل من معدل نموالانتاج والاستهلاك كمتغيرات معتمدة وكانت صيغة العلاقة الدالية وفقا للصيغ الرياضية التالية:-

$$Y1= B0 +B1x1.....1$$
$$Y2= B0 + B1x1.....2$$

اذ ان:-

Y1= معدل نموالانتاج Y2= معدل نموالاستهلاك X1= مبالغ الدعم المقدمة لمحصول القمح

وقد يترتب على سياسات الدعم خسارة اقتصادية صافية في الاستهلاك ان لم تكن تعمل ضمن الحزم الاخرى للسياسة السعرية، كما ان اي استخدام غير رشيد للموارد الاقتصادية يقضي الى خسارة في الانتاج وهي في ذاتها خسارة في الكفاءة، وبهدف تقدير قيم الخسارة الاقتصادية في جانبي الانتاج والاستهلاك عند اختلاف السعر المحلي مع السعر الحدودي فقد تم اعتماد النماذج الرياضية التالية جعاطة،٢٠٠٥:-

$$NELP=0.5es\left[\frac{NPC-1}{NPC}\right]^2 . V^- .....3$$

اذ ان:-

NELP= الخسارة الاقتصادية الصافية في الانتاج ،V^- = قيمة الانتاج (الانتاج المحلي بالسعر المحلي)، es= مرونة العرض المحلي لمتوسط المدة ٠.٣ ،NPC= معامل الحماية الاسمي

$$NELC =0.5nd\left[\frac{NPC-1}{NPC}\right]^2 . W^- .....4$$

اذ ان:-

NELC= الخسارة الاقتصادية الصافية في الاستهلاك W^- = قيمة الاستهلاك (الاستهلاك المحلي بالسعر المحلي) nd = مرونة الطلب المحلي لمتوسط المدة -٠.١٤٢

NPC= معامل الحماية الاسمي (وهو حاصل قسمة السعر المحلي على السعر الحدودي، وهو اما يكون معامل حماية اسمي كلي او معامل حماية اسمي صافي ويعتمد على سعر الصرف المعتمد في تقويم السعر الحدودي والموضح في الجدول(١).

اعتمد البحث في بياناته على مصادرها الاولية وبخاصة نشرات وزارة التخطيط والزراعة، كما تم الاستعانة بالبيانات الثانوية والتي تصدرها منظمة الغذاء والزراعة الدولية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وبعض البحوث والدراسات المنشورة وايضا الشبكة الدولية للمعلومات.

الجدول(١): معاملات الحماية الاسمية والكلية لمحصول القمح في العراق للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٥.

السنوات	معامل الحماية الاسمي الصافي للقمح	معامل الحماية الاسمي الكلي للقمح
١٩٨٥	٠.٥٨٦	٢.٢١١
١٩٨٦	٠.٤٥٦	١.٧١٩

١٩٨٧	٠.٩٣٩	٣.٥٤٤
١٩٨٨	٠.٨٣٢	٣.١٣٩
١٩٨٩	١.٠٤٤	٣.٩٤٠
١٩٩٠	١.٠٦٩	٥.٥٦٨
١٩٩١	٠.٤٣٤	١٢.٨٢٠
١٩٩٢	٠.٦٤١	٦٦.١٩٣
١٩٩٣	٠.١٤٣	١٠٠.٠٩٦
١٩٩٤	٠.٢٢٣	٦٩٦.٤٨٩
١٩٩٥	٠.١٨٥	١٧٧٨.٠٩٣
١٩٩٦	٠.٤٠٨	١٦٢٩.٩٣٨
١٩٩٧	٠.٦٣٧	٠.٠٠
١٩٩٨	٠.٤٧٣	٠.٠٠
١٩٩٩	٠.٥٥٤	٠.٠٠
٢٠٠٠	٠.٦٨٦	٠.٠٠
٢٠٠١	٠.٤٣٣	٠.٠٠
٢٠٠٢	٠.٣٢٢	٠.٠٠
٢٠٠٣	٠.٦٤٠	٠.٠٠
٢٠٠٤	٠.٨٤٠	٠.٠٠
٢٠٠٥	٠.٥٥٠	٠.٠٠

المصدر:- الزوبعي (١٩٩٩).

النتائج والمناقشة

استهدفت الدولة من وراء سياسات دعم محصول القمح بالذات، استقرار اسعاره في السوق وتوفيريه للمواطنين ذوي الدخل المحدود الى جانب توفير حافز للمنتج يدفعه لمواصلة انتاجه وتطويره، واعتمدت الدولة في تحقيق هذه الاهداف على اكثر من اسلوب منها مايخص المنتجين تقديم الاعانات متمثلة بنسبة من سعر البيع او الشراء ويخصص لذلك مبلغ في ميزانية الدولة وكذلك شراء المحصول من المنتج باسعار تفوق سعر البيع او تتحمل الدولة فوائد القروض او الاعفاء الضريبي. اما بالنسبة للمستهلكين فتتمثل سياسة الدعم بالعمل على تحسين الوضع الغذائي عن طريق تقديم السلع الضرورية باسعار تقل عن تكاليف انتاجها او استيرادها والاعانة غير المباشرة للحفاظ على استقرار الاسعار. ولقد بادرت الدولة برفع اسعار شراء محاصيل الحبوب الرئيسية ومن ضمنهاالقمح في العراق خلال المدة١٩٨٥-١٩٩٥ بنسبة نمو٦٢٣٨%. ونتيجة لتمويل مبالغ الدعم السنوية عن طريق العجز في الموازنة العامة فان العلاقة بين المبالغ المخصصة للدعم وحركة الاسعار معبرا عنها بالرقم القياسي للاسعار(التضخم) تكون علاقة تصاعدية كما مبين في الجدول(٢):

وتعكس بياناته درجة نمو كل من المتغيرين الاسعار ومبالغ الدعم والزيادة الحاصلة فيه، ومنه يتبين بان الرقم القياسي لاسعار المستهلك حقق معدل نمو مركب مقداره ٤٣١% للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٥ في حين حققت اسعار شراء محصول القمح معدل نمو مركب فاقت الزيادة الحاصلة في الاسعار١٢٦١%. كما يشير ايضا تزايد نسبة مبالغ الدعم المقدمة لمحصول القمح خلال المدة نفسها . ان السياسة السعرية التي تدعم عناصر الانتاج قد تؤدي الى تشويه اسواق مستلزمات الانتاج والتوجه نحو استخدام الموارد الاكثر دعما على حساب الموارد الاخرى.

وتحقيقا لاهداف البحث في قياس التطور الكمي للانتاج والاستهلاك خلال مدة الدراسة وذلك بتقدير معادلة الاتجاه العام لكل من المتغيرين حيث يؤثر الدعم المقدم الى انتاج السلع الى تخفيض سعر بيعها، وانعكاس ذلك على زيادة استهلاكها. الا ان سياسات الدعم المطبقة في الوقت الحاضر وخاصة بالنسبة للقطاع الزراعي هو تقديم الدعم الى الحلقات الاولية في الانتاج اذ يقدم الدعم الى البذور والاسمدة والمبيدات والمعدات الزراعية، ويظهر لنا الجدول (٣) مقدار الانتاج والاستيرادات والكميات المستهلكة والدعم المقدم لمحصول القمح في العراق ومعدلات نموه للمدة١٩٨٥-٢٠٠٥.

ومنه يتضح ان حجم الانتاج المحلي كمتوسط اخذ بالارتفاع من١٠٣٦.٥ الى١١٠٩.٢ الف طن خلال المدة المذكورة. وتضاعف متوسط الاستيرادات في عقد الثمانينات ليصل الى ٢٢٩٤ الف طن لاسباب تتعلق بتدني الانتاج مقابل زيادة الاستهلاك كنتيجة لارتفاع معدل نمو السكان وتطور الانماط الاستهلاكية لصالح محصول القمح بينما انخفضت في سنوات فرض الحصار ١٩٩١-١٩٩٨ بسبب قلة الاستيرادات فقد بلغ متوسطها مايقارب من١٠٣٧.٢الف طن الا انه ارتفع خلال السنوات١٩٩٩-٢٠٠٥ حيث بلغ نحو ٢٣٠١ الف طن وبالرغم من توفر الامكانيات للنهوض بالانتاج المحلي للمحصول بقي الاعتماد على الاستيرادات من المحصول في سد الاحتياجات الغذائية.

الجدول(٢): مبالغ الدعم المخصصة لمحصول القمح وحركة الاسعار في العراق.

السنوات	القمح				الرقم القياسي للدعم لسنة اساس ١٩٨٩=١٠٠	الرقم القياسي للاسعار المستهلك لسنة اساس ١٩٩٣= ١٠٠
	الاسعار العالميةدولار	الاسعار المحلية دولار	حصة الطن من الدعم دولار	الاهمية النسبية للدعم مقارنةبالاسعار المحلية%		
١٩٨٥	١٤٤.٤	٣٣.١	١١١.٣	٣٣٦.٢	١٢٠.٧	٦٠.٦
١٩٨٦	١٣٤.٩	٤٣.٥	٩١.٤	٢١٠.١	٩٩.١	٦١.٤
١٩٨٧	١١٣.٨	٤٦.٦	٦٧.٢	١٤٤.٢	٧٢.٨	٧٠.٠
١٩٨٨	١٣٩.٧	٤٦.٦	٩٣.١	١٩٩.٧	١٠٠.٩	٨٤.٩
١٩٨٩	١٦٩.٩	٧٧.٧	٩٢.٢	١١٨.٦	١٠٠	٩٠.٢
١٩٩٠	١٦٢.١	١٤٢.٥	١٩.٦	١٣.٧	٢١.٢	٩٢.١
١٩٩١	١٣٠.١	٧٥.١	٥٥.١	٧٣.٣	٥٩.٧	٩٤.٢
١٩٩٢	١٥٣.٤	٧٨.٧	٧٤.٧	٩٤.٩	٨١.٨	٩٦.٣
١٩٩٣	١٤٠.٣	٦٧.٥	٧٢.٨	١٠٧.٨	٧٨.٩	١٠٠.٠٠
١٩٩٤	١٣٣.٣	٧٦.٤	٥٦.٨	٧٤.٣	٦١.٦	٥٤٨.٥
١٩٩٥	١٦٥.٨	٦٢.٧	١٠٣.١	١٦٤.٤	١١١.٨	٢٦٧٢.٩
١٩٩٦	٢٠١.١	٨٩.٧	١١١.٤	١٢٤.١	١٢٠.٨	٢٢٤٢.١
١٩٩٧	١٦٣.٦	٨٤.٩	٧٨.٧	٩٢.٦	٩٥.١	٢٧٥٩.٢
١٩٩٨	١٣٩.٢	٨٠.٢	٥٩.١	٧٣.٦	٦٤.١	٣١٦٦.٧
١٩٩٩	١٢٦.٣	٦٨.٤	٥٧.٩	٨٤.٦	٦٢.٧	٣٥٦٥.٠
٢٠٠٠	١٢٠.٨	٧٧.٧	٤٣.١	٥٥.٤	٤٦.٧	٣٧٤٢.٥
٢٠٠١	١٢٨.٥	٧٧.٨	٥٠.٧	٦٥.١	٥٤.٩	٤٣٥٥.٣
٢٠٠٢	١٢٧.٤	٨٦.٨	٤٠.٦	٤٦.٧	٤٤.٠	٥١٩٦.٦
٢٠٠٣	١٢٦.٦	٩٠.٣	٣٦.٣	٤٠.١	٣٩.٣	٦٩٤٣.٥
٢٠٠٤	١٣٩.٤	١٠٣.١	٣٦.٣	٣٥.٢	٣٩.٣	٨٨١٥.٦
٢٠٠٥	١٤٣.٢	١١٩.٣	٢٣.٩	٢٠.١	٢٥.٩	٨٩١١.٥

١-احتسب من قبل الباحث بالاعتماد على دراسة خاصة بوزارة التخطيط "دعم اسعار الحبوب بين تحفيز الانتاج و التضخم،١٩٩٣.

٢-المجموعة الاحصائية السنوي،٢٠٠٤، جدول(١/١٧).

٣-جمهورية العراق، وزارة المالية،نشرات البنك المركزي العراقي،وحدة البحوث والاحصاء،بغداد،٢٠٠٠.

٤-الامم المتحدة،منظمة الاغذية والزراعة الدولية،النظام العالمي للانذار المبكر عن الاغذية والزراعة،توقعات الاغذية ،ملحق احصائي،٢٠٠٢.

ويتبين من الجدول (٣) ان الطاقة الاستهلاكية لمحصول القمح في زيادة مستمرةخلال مدة البحث اذ ارتفعت الكميات المتاحة للاستهلاك وبصورة متذبذبة، حيث بلغت تلك الكميات عام ١٩٨٥

حوالي٢٨٨٤ الف طن ارتفعت الى٣٤٩٨ الف طن في عام ١٩٨٩،نتيجة الدعم المقدم للقمح والذي بلغ حوالي ٩٢.٢ دولار للطن الواحد، وانخفض في عقد التسعينات والسبب وراء ذلك يعود الى انخفاض الكميات المستوردة تلي ذلك ارتفاع في مستوى الدعم المقدم الى البطاقة التموينية وتوسع استهلاكه، الامر الذي ترتب عليه انخفاض سعر القمح قياسا بالسلع الاخرى مما ادى الى التنوع في استعمالاته، واخذ يرتفع سنويا باضطراد حيث بلغ في عام ٢٠٠٥ حوالي٢٥٢٣ الف طن وبدعم قدره ٢٣.٩ دولار للطن الواحد.

الجدول (٣): الكميات المنتجة والمستوردة والمستهلكة ومبالغ الدعم لمحصول القمح في العراق للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٥ .

(الاسعار الجارية)

السنوات	الانتاج الف طن	معدل نموالانتاج	الاستيرادات الف طن	الكميات المستهلكة الف طن	معدل نمو الاستهلاك الف طن	حصة الطن من الدعم
١٩٨٥	١٤٠٦	١٩٨.٥١	٢٣٠٦.٦	٢٨٨٤	٣.٩٢-	١١١.٣
١٩٨٦	١٠٣٦	٢٦.٣١-	٢١٨٥	٢٥٣١	١٤.٨-	٩١.٤
١٩٨٧	٧٢٢	٣٠.٣٠-	٢٩٠٠	٢٥٢٧	١.٢٧-	٦٧.٢
١٩٨٨	٩٢٩	٢٨.٦٧	٢٨٠٠	٣٢١٨	٢٠.١٦	٩٣.١
١٩٨٩	٤٩١	٤٧.١٤-	٣٣٠٠	٣٤٩٨	٨.٢٥	٩٢.٢
١٩٩٠	١١٩٦	١٤٣.٥٨	١٩٠٠	٢٢١٦	٣٩.٣٢-	١٩.٦
١٩٩١	١٤٧٦	٢٣.٤١	٦٧٠	١١٨٨	٤٥.٨٧-	٥٥.١
المتوسط	١٠٣٦.٥	---	٢٢٩٤.٤	---	---	٧٥.٧
١٩٩٢	١٣١١	١١.١٧-	١٢٣٠	١٠٥٥	١٣.٧٢-	٧٤.٧
١٩٩٣	٩١١	٣٠.٥١-	٤٥٠	١١٥٧	٦.٦٤	٧٢.٨
١٩٩٤	٨٥٤	٦.٢٥-	٥٠٠	١٣٣٤	٩.١٨	٥٦.٨
١٩٩٥	١٠٩١	٢٧.٧٥	٤٨٠	٩٢٦	٣١.٢٣-	١٠٣.١
١٩٩٦	١١٥٠	٥.٤٠	٣٠٠	١٧١٣	٧٩.٦٩	١١١.٤
١٩٩٧	٩٤٧	١٧.٦٥-	١٩٧٥	٢٣٠٠	٣٠.٧٤	٧٨.٧
١٩٩٨	١٤٧٥	٥٥.٧٥	٢٣٢٦	٢٥٥١	٣.٧١	٥٩.١
المتوسط	١١٠٥.٥	---	١٠٣٧.٢	---	---	٧٩.٥
١٩٩٩	١١٠١	٢٥.٣٥-	١٨٤٠	٣٢٠٢	٢٢.٥٨	٥٧.٩
٢٠٠٠	١٠٤٠	٥.٥٤-	٣١٨٥	٣٧٥٦	١٤.١٠	٤٣.١
٢٠٠١	١٠٧١	٢.٩٨	٣٠٠٠	٢٢٣٣	٤١.٣١-	٥٠.٧
٢٠٠٢	١٢٠٥	١٢.٥١	٢٤١٧	٢٣٠٠	١.٣١-	٤٠.٦
٢٠٠٣	١١٠٥	٨.٢٩-	١٢٧٦	٢٣٧٠	١.٣٢	٣٦.٣
٢٠٠٤	١١٢٧	١.٩٩	٢٥٠١	٢٤٤٢	١.٩٦	٣٦.٣
٢٠٠٥	١١١٦	٠.٩٧-	١٨٨٨	٢٥٢٣	٢.٥٦	٢٣.٩
المتوسط	١١٠٩.٢	---	٢٣٠١	---	---	٤١.٢

١- منظمة الاغذية والزراعة، توقعات الاغذية ، ملحق احصائي(٢٠٠٢).

2-United Nation, Fao, Food Outlook,Food and Agricultural Organization of the U.N,NO(10),October,Roma,(1995).

3-FAO, Yearbook Statistical, (1996-2002).

وفي محاولة لتقدير الاتجاه الزمني العام لكل من معدلات نمو الانتاج والاستهلاك محصول القمح للمدة موضوع الدراسة تبين ان النموذج الخطي هو اكثر الصيغ تعبيرا عن هذا الاتجاه كما في المعادلات التالية:

$$Y1 = 43.6 - 2.70\ X1$$
$$T = (1.69)\ \ (-1.31)$$
$$R^2 = 8.3\ \%$$

اذ ان:

Y1 = معدل نمو انتاج القمح X1 = الزمن

$Y2 = -6.8 + 0.65\ X1$

$T = (-0.53)\ \ (0.64)$

$R^2 = 2.1\%$

اذ ان:

Y2= معدل نمو استهلاك القمح X1 = الزمن

ويتبين ان الاتجاه الزمني العام لمعدل نمو الانتاج القمح اتخذ اتجاها متناقصا بمعدل قدره نحو٢.٧ الف طن في حين اتخذ معدل نمو الاستهلاك القمح اتجاها متزايد بمعدل قدره نحو٠.٦٥الف طن خلال المدة المذكورة.

واستنادا الى المفاهيم النظرية الاقتصادية واعتمادا على الاختبارات الاحصائية F,T والقياسية D.W تم اختيار الدالة الاكثر توافقا في تفسير سلوك الظاهرة المتمثلة بالاهمية النسبية للدعم المقدم للمنتج النهائي وكانت بصيغتها الخطية وهي كالاتي:

$Y1 = -14.6 + 0.275\ X1$

$T = (-0.70)\ \ (1.68)$

$R^2 = 12.9\ \%\quad D.W = 2.15$

اذ ان:

Y1= معدل نموانتاج القمح X1= الاهمية النسبية للدعم .

وفيها يشير العامل النسبي للمتغير X1 انه بزيادته بمقدار وحدة واحدة سوف يزداد معدل نمو الانتاج Y1 بمقدار٠.٢٧٥ وحدة، وهي دلالة ايجابية للاهمية النسبية للدعم في احداث تغيير في معدل نمو الانتاج خلال مدة الدراسة والتي تخللتها فترة الحصار الاقتصادي وتميزت تلك الفترة بدافع توفير متطلبات الحصة التموينية باهتمام كبير من قبل الدولة بالقطاع الزراعي عموما وبمنتجي القمح خاصة.ولقياس اثر الدعم المقدم لمنتجي القمح على حجم الاستهلاك منه تم اعتماد معدل نمو الاستهلاك كمتغير معتمد والاهية النسبية للدعم كمتغير مستقل وكانت الصيغة الاكثر توافقا في تفسير سلوك الظاهرة هي النصف اللوغارتمية وهي كالاتي:

$\text{Log } Y2 = 0.350 + 0.00691X1$

$T = (1.35)\ \ (2.61)$

$R^2 = 40.5\ \%\quad D.W = 1.42$

اذ ان :

Y2= معدل نمو استهلاك القمح X1= الاهمية النسبية للدعم .

ومنها يتبين ان معدل نمو الاستهلاك يتأثر طرديا بزيادة الاهمية النسبية للدعم وبحدود٠.٠٠٦٩ وحدة، وهذا الاثر المحدود ناجم عن وجود سنوات الحصار وضمن السلسلة الزمنية موضوع الدرس والممتدة من ١٩٨٥-٢٠٠٥ حيث لم يكن للدعم اثر واضح على زيادة الاستهلاك المقيد بالبطاقة التموينية، وبهدف الوقوف على اثر الدعم الحقيقي على الاستهلاك بمعزل عن فترة الحصار الممتد من ١٩٩٠-١٩٩٥حيث تم تطبيق مذكرة التفاهم بعد هذه الفترة.وتم اختيار الصيغة الوغارتمية المزدوجة لتمثل تلك العلاقة وكانت كالاتي:

$\text{Log}Y2 = -1.72 + 1.45\ \text{Log}\ X1$

$T = (-1.95)\ \ (3.07)$

$R^2 = 54.1\ \%\quad D.W = 2.13$

ومنها يتضح حجم اثر الاهمية النسبية للدعم على معدل نمو الاستهلاك والذي بلغ حوالي ١.٤٥ وحدة نمو في الاستهلاك.

وقد تفضي السياسة السعرية القائمة على دعم الانتاج او الاستهلاك الى الفقد في الكفاءة متمثلة بخسارة اقتصادية صافية في كل من الانتاج والاستهلاك والتي يكن تقديرها اعتمادا على المعادلات ٣ ٤ وقد تم تثبيت قيم تلك الخسائر في الجدول (٤).

ويتضح من خلاله ان هنالك تناقص في فائض المنتج لمحصول القمح لمعظم سنوات الدراسة ماعدا السنين١٩٨٩و١٩٩٠ بعد ان كان هناك زيادة في فائض المنتج. وقد بلغ اقصى نقصان في فائض

المنتج نحو٨٣٨ مليون دينار وذلك في عام ١٩٩٥. اما اعلى زيادة في فائض المنتج فقد بلغت مايقارب من ٤٤ مليون دينار عام ١٩٩٠.في حين نجد ان هناك زيادات بشكل عام في رفاهية مستهلكي القمح في العراق ماعدا السنوات١٩٨٩و١٩٩٠. حيث كان هناك نقصا في رفاهية المستهلك لذلك نستنتج بان السياسات التي تتبعها الدولة في العراق تجاه محصول القمح لها تاثيرا ايجابيا على رفاهية المستهلك وسلبيا على رفاهية المنتج خلال مدة الدراسة.

الجدول (٤) :الخسارة الاقتصادية الصافية لكل من الانتاج والاستهلاك لمحصول القمح في العراق للمدة١٩٨٥-٢٠٠٥.

السنوات	الخسارة الاقتصادية الصافية في الانتاج (NELP) الف دينار		الخسارة الاقتصادية الصافية في الاستهلاك (NELC) الف دينار	
	الخسارة الاقتصادية	التغير في فائض المنتج	الخسارة الاقتصادية	التغير في فائض المستهلك
١٩٨٥	١١٢٠٠	١١٦٨٨٨.٩٨-	١٠٨٧٤.٢٦-	٢٢٧٦٦٤.٤٢
١٩٨٦	٣٠٩٦٥.٥٣	٢٠٣٩٩٥.٦٩-	٣٥٨٠٥.٢٤-	٤٥٨٥٢٦.٦٢
١٩٨٧	٦٨.٥٣	٧١٠٣.٩٩-	١١٣.٥٧٤-	٢٤٧٣٧.٦٨
١٩٨٨	٨٥٢.٢	٢٨٩٩٠.٢٠-	١٣٩٧.٣٥-	٩٨٨٦٥.٥٨
١٩٨٩	٣٢.٧٠٠	٥٤١٠.٦٦	١١٠.٢٨٦-	٣٦٧٤٥.٩٥-
١٩٩٠	٤٢٦.٠٠٦	٤٣٥٧٦.٤٩	٣٧٣.٦٣٣-	٨١١٥٦.٠٨-
١٩٩١	٢٨٢٤.١٧	١٧٢٦١.٠٨-	١٠٧٥٩٤.٠٣-	٢٢٣٧٩٣.٥٦
١٩٩٢	٢٣١٣١.٠٥	٢٩٨٤٧١.٧٢-	٨٨١٠٧.٦٦-	٣٠٩٦٨٢.٣٤
١٩٩٣	٢٤٥٣٩.٦٠	٥١٨٣٧.٧٤-	١٤٧٥٢٠.١٢-	٤٩٤٢١٥.٥٦
١٩٩٤	٥٤٤٣.١٣	١٥٨٥٧.٧١-	٤٠٢٤٥٢.٤١-	٥٦٥١٣٤.٦
١٩٩٥	٣٣٣٤٨٥.٥٨	٨٣٨١٤٦.٧٩-	١٣٣٩٧٧.٠٤-	٥٦٢٣١٤.٦
١٩٩٦	٣٨١٣٣.٠٤	٢١٣٣٣٨.٩١-	٢٦٨٨٦١.١٧-	٥٢٩٨٤١.٧
١٩٩٧	٨٥٣٣.٨٩	١٠٨٣٧٠.٢٨-	١٢١.١٦١٧-	٣٠٠٦٧.٢
١٩٩٨	٣٥٧٠٤.٧١	٢٤٩٣٤٥.٨٢-	٢٩٢٢.٨٨-	٣٩٨٧١.٩٣
١٩٩٩	١٤٤٤٩.٨٢	١٣٤١٠٩.٠٣-	١٩٨٩.١٣-	٣٦٧٨٩.٢٠
٢٠٠٠	٤٩٠٢.٦٠	٧٦٣٠٧.٨٤-	٨٣.٨٠٨-	٢٥٨٧٢.٠٨
٢٠٠١	٤١٣٢٠.١٩	٢٥١٦٨٦.٣٥-	٤٠٧٧.٨٢-	٤٧٩٣٨.٤٧
٢٠٠٢	١٤٠٢٣٧.٤٤	٥٨٤٢٥٣.٧٣-	١٢٦٦.٩٨-	٨٦٠١٦.٩٧
٢٠٠٣	٩١٧٧.٧٥	١١٧٩٥١.١٨-	٩٣١.٧٢-	٢٤٢٦١.٤٠
٢٠٠٤	١٢٢٦.٦٦	٤٤١٥٩.٩٧-	١٢.٥٨١-	٩٣١٥.٤٣
٢٠٠٥	٢٥٧٧٤.٠٦	٢٣٥٧٨٤.٩٦-	٢٧٥٨.٠٥-	٥٠٢٣٦.٣٢

المصدر:-احتسب من قبل الباحث بالاعتماد على الزوبعي (١٩٩٩).

واتضحت نزعة الخسارة الاقتصادية الصافية في الانتاج بشكل عام باتجاه الزيادات الكبيرة من عام ١٩٩٢ حتى وصلت الى اعلى خسارة متحققة في الانتاج في عام ١٩٩٥ اذ بلغت حوالي ٣٣٣.٤ مليون دينار وتحمل الخسارة الاقتصادية الصافية في الانتاج في طياتها زيادة في التكاليف كلما انتجت كمية اضافية من هذا المحصول. ومما تجدر ملاحظته هو ان الخسارة الاقتصادية الصافية في جانب الاستهلاك قد تجاوزت نظيرتها في جانب الانتاج وقد بلغ ذلك التجاوز غايته في عام ١٩٩٤ حتى وصلت قيمة الخسارة في جانب الاستهلاك٤٠٢ مليون دينارمقابل٥.٤ مليون دينار في جانب الانتاج للسنة نفسها. ويعود ذلك الى قصور الانتاج المحلي عن سد الطلب المحلي وارتفاع تكاليفه النسبية عند مقارنتها بالاسعار الحدودية للمحصول نفسه.

وتوصي الدراسة باعادة النظر في السياسات الزراعية في العراق وفقا للمؤشرات السوقية لمحاصيل الحبوب ولاسيما في ذلك الجانب المرتبط بالقمح لتامين اقصى المستويات من الامن الغذائي في الاقتصاد المحلي. وكذلك التاكيد على ان يكون منح الدعم للسلعة الواحدة في مرحلة واحدة سواء

مرحلة الانتاج او الاستيراد او التوزيع وحتى وصولها للمستهلك النهائي، وكذلك ضرورة الاهتمام بتطبيق حسابات الكلفة على السلع المدعمة حتى يمكن تحديد اثر الدعم في خفض كلفة الانتاج مع مراعاة تحديد من هو المستفيد من منح الدعم هل المستهلك ام المنتج ونسبة هذه الاستفادة.

EFFECT SUPPORT POLICIS ON ALL FROM THE PRODUCTING AND CONSUMPTION CROP WHEAT IRAQ FOR TH PERIOD (1985-2005)

Lora B. Basher AI-Saor Salim Y. Sultain AI-Niaamy
Econ.Dept., College of Agric. And Forestry , Mosul Univ., Iraq

ABSTRACT

The price proving issues considers one of the most issues that is most of the world countries suffering from it because of the direct connected with the people life and with their lived levels this is from one side, and national economics systematizing (supply and demand) from another side. As we know, The wheat crop is an importance food strategy crop that is we must interest in it with specifically for food secure requirements and inquest the self-security that is all needed concerning with studies the supporting policies and affected it on producing and consumption in the wheat crop. In this research we shall focus on wheat price support by considering an important food commodities for the Iraqi people, therefore the state aimed from the support policies for this crop specifically to stability prices it in the market and saving it for the people that their having limited income and it saving the motive for the producer to continued the producing and development the producing. It is show that trend timer general chronological taken ascend facing to all of the producing and consumption with increasing rate assumed (-2.70) and 0.65 on the successively through mentioned period. confirm the analysis found the policies that Iraq country to follow it trend wheat crop have positive effect on the producer welfare (his income and his profit level) since the study time.

المصادر

جعاطة ، احمد زبير و عماد محمد عبدالرحمن(٢٠٠٥).كفاءة التدخل الحكومي في السياسة السعرية لمحصول الذرة الصفراء في العراق للمدة(١٩٧٠-١٩٩٦)، مجلة الزراعة العراقية، ١٠(١):١٦٠-١٦٨.

خضير، بهاء الدين(١٩٧٩).سياسة دعم السلع الضرورية واثرها على التنمية القومية،دبلوم/ العلوم المالية/ جامعة بغداد: ٩.

رفيق، محمد وامين حمدان(١٩٩٩).الامن الغذائي"نظرية ونظام وتطبيق،كلية الزراعة، الجامعة الاردنية، الاردن: ٦١-٦٢.

الزوبعي، عبدالله مضحي(١٩٩٩).تحليل اقتصادي لمعاملات الحماية الاسمي الصافية لمحاصيل الحبوب الرئيسية في العراق،مجلة الزراعة العراقية، ٤(٢):١٢٠-١٢٦.

عبد الدايم، محمد (٢٠٠٢).اثر المتغيرات الاقتصادية الدولية في تحقيق الامن الغذائي العربي ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

العتبي، محمد حسن رشم(١٩٩٩).تحليل بعض الاثار الاقتصادية لسياسة دعم اسعار محاصيل الحبوب الرئيسية في العراق للمدة(١٩٧٤-١٩٩٦)،/اطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة بغداد.

محي، انتصار(١٩٨٠).مسائل في تخطيط سياسة دعم الاسعار في العراق/رسالة ماجستير/ كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد:٨.

المجموعة الاحصائية السنوية للدول العربية(٢٠٠٤)، جدول(١/١٧):٢٠٤.
منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة(٢٠٠٢).توقعات الاغذية،ملحق احصائي(٢٠٠٢).
النجفي، سالم توفيق(٢٠٠٣).مستقبل الاوضاع الغذائية في العراق ،مقاربات في مسالة الدعم السعري، جامعة الموصل، العراق:١٥.
وزارة التخطيط (١٩٩٣). دعم اسعار الحبوب بين التحفيز الانتاج والتضخم.
وزارة المالية (٢٠٠٠).نشرات البنك المركزيالعراقي، وحدة البحوث والاحصاء، جمهورية العراق ، بغداد.

FAO, year book, annulated, 1996-2002.

Goverewgen, J. R. and C. C. Kenneth (1982). Agricultural price Supports and cost of production, American Journal of Agricultural Economics, 65(2):271-275.

Steitieh, A. M. and A. H. Musa (1981).The possible consequences of lifting government subsidy to wheat and flour in Jordan, J. of agric. studies,8(1):115-121.

Tsakok, I. (1990). Agricultural price policy, Apractitioners Guide to Partial, Equilibrium Analysis cornell university.

United Nations (1995). FAO, food outlook, Food and Agriculture Organization of The UN., 10, October , Rome.